

الدريكتا توريات العربية

بداية النهاية

ثوار تونس يطيحون الغنوشي... والسبسي بديلاً

رضخ رئيس الوزراء محمد لغنوشي لمطالب لمتظاهرين، معلناً استقالته من الحكومة إثر مواجهات دامية بين الشرطة والمحتجين، وسط مخاوف من تواصل حملة التخريب التي يقف وراءها أعضاء في حزب التجمع الديمقراطي الحاكم سابقاً

تونس - سفيتا الشورابي

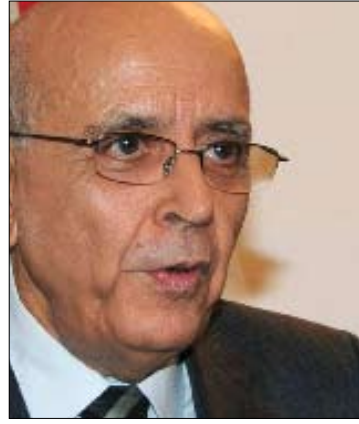
تحولت شوارع العاصمة تونس خلال اليومين الماضيين إلى ساحات وغي بين قوات مكافحة الشغب والمتظاهرين، انتهت إلى إعلان رئيس الوزراء، محمد الغنوشي (الصورة)، استقالته

وتعيين الباجي قائد السبسي خلفاً له، وسط مخاوف من عدم قدرته على إعادة الهدوء والسبسي شخصية لا تحظى بتوافق عليها، هو الذي شغل مناصب أمنية في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، وكان من الذين قمعوا التحركات الطلابية والعمالية المطالبة بالديموقراطية في أواخر السبعينات من القرن الماضي. ولم يشفع له انشقاقه عن الحزب الحاكم وتأييده للإصلاحيين، في تنقية سجله السياسي، إذ سرعان ما ترأس البرلمان التونسي بين 1990 و1991، وهي مرحلة تزامنت مع بداية سنوات الرصاص التي عاشتها تونس، وانتهت في 14 كانون الثاني 2011.

واستقالة الغنوشي، التي أعلنها بعدما تحدث عن «خيوط مؤامرة تنسج ضد الثورة»، وإيقاف أكثر من 100 شخص متورطين في عمليات النهب والاعتداء، جاءت بعد لعبة كرز وفر شهدتها الأحياء المحيطة بمقر وزارة الداخلية التونسية منذ يومين، ليتحول شارع الحبيب بورقيبة، الذي شهد طيلة الأسابيع

الماضية أشكلاً راقية من النضال السياسي، إلى ساحة للمطاردات استعمل فيها الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع بطريقة مكثفة، ما أدى إلى سقوط 5 قتلى وعدد من الجرحى، حسب الأرقام الرسمية.

وشرارة المواجهات اندلعت بعدما خرج العشرات من التونسيين للتظاهر



يوم الجمعة الماضي، أمام مقر وزارة الداخلية للمطالبة باستقالة حكومة الغنوشي وانتخاب مجلس تأسيسي يضع دستوراً جديداً للبلاد، إلا أن التظاهرة التي لاقت نجاحاً كبيراً سرعان ما تحولت إلى مواجهات مع أفراد الأمن، بعد تعرض مقر وزارتهم لمحاولة اقتحام أفسلها تدخل الجيش. المعتصمون في ساحة القصة أعلنوا براءتهم من الذين نفذوا تلك الاعتداءات، بينما كانت عمليات التخريب التي استمرت طيلة اليومين الماضيين تناول العديد من مخافر الشرطة والمحال التجارية في قلب العاصمة، طارحة العديد من الشكوك بخصوص هويات مقترفيها ودرجة علاقتهم بالمتظاهرين.

وفيما رأت وزارة الداخلية أن «هذه الأفعال الإجرامية الممنهجة لا تمت بأية صلة إلى الاحتجاجات السلمية»، أعلنت فرض حظر تجول في شارع الحبيب بورقيبة من دون أن يطبق ميدانياً. لكن السؤال الذي أرق الجميع تمحور

حول هوية هؤلاء المندسين؟ أصابع الاتهام موجّهة أساساً إلى ميليشيات الحزب الحاكم المنحل، التجمع الدستوري الديمقراطي، وخصوصاً مع فتح تحقيق قضائي ضد عدد من القادة البارزين لهذا الحزب بلغ عددهم عشرة مسؤولين بتهم الاستيلاء على أموال عمومية، ومن بينهم وزير الخارجية المستقيل كمال مرجان، والأمين العام السابق للحزب محمد الغرياني، ومستشارا الرئيس المخلوع عبد الوهاب بن عبد الله وعبد العزيز بن ضياء. خضة سنقضي لا محالة على جهاز حزبي نخر الحياة السياسية في البلاد طيلة نصف قرن، لكن يبدو أن العملية لن تجري بسهولة. فالبلطجية عاثوا فساداً أيضاً في مدينة القصيرين (350 كيلومتراً جنوب العاصمة) التي كانت مسرح المواجهات الأولى أثناء ثورة التونسيين، وسط أنباء عن إيقاف شخص بحوزته مبلغ 150 ألف دولار كان بصدد توزيعها على السكان لاحتهم على الاعتداء على ممتلكات الدولة.

العراق

استمرت حركة التظاهرات المطالبة والسياسية في العراق، وسط ارتفاع حصيلة القتلى، وتحذير نوري المالكي لحكومته، ومباركة مرجعية النجف، لحركة الشارع

السيستاني يبارك التظاهرات والمالكي يهدد حكومته

ووعد المالكي بإجراء تحقيق في الجرائم التي ارتكبت أثناء التظاهرات لمحاسبة مسببيها، سواء كانوا من المحتجين ضد القوات الأمنية أو العكس. كما دعا إلى إجراء تغيير في المواقع التي تركزت عليها احتجاجات المتظاهرين، سواء كانت في الوزارات أو الحكومات المحلية أو مجالس المحافظات أو المجالس البلدية. في هذا الوقت، أعلن رئيس مجلس النواب، أسامة النجيفي، تأليف لجنة للتحقيق في الأحداث الدامية التي رافقت تظاهرات يوم الجمعة في الموصل، حيث نجا الرجل مع شقيقه، محافظ نينوى أثير النجيفي، من حريق مبنى المحافظة. واللافت أن رئيس البرلمان حمل الجيش مسؤولية إضرام النار في المبنى. أما المرجع علي السيستاني، فقد حث الحكومة على الإذعان لنداءات المواطنين بالإصلاح وتحسين إمدادات الكهرباء وتوفير الوظائف ومكافحة الفساد في البلاد. وفيما أشاد بالتظاهرات على قاعدة أن المرجعية «تقدّر عالياً أداء المواطنين الأعزاء ممن شاركوا في التظاهرات»، حذر السيستاني من مغية استمرار الحكومة بالنهج الحالي في إدارة الدولة. كذلك دعا إلى الامتناع عن «استحداث مناصب حكومية غير ضرورية سنكلف سنوياً مبالغ طائلة من أموال هذا الشعب المحروم وإلغاء ما يوجد منها حالياً».

(رويترز، يو بي أي)



3 قتلى جدد
والنجيفي يحمل
الجيش مسؤولية حريق
الموصل

لم يهدأ العراق بعد، إثر مجزرة يوم الغضب التي أوقعت 11 قتيلاً، وأصبحوا 13 بعد وفاة جريحيين أمس. رئيس الحكومة نوري المالكي بهيئ الأجراء للتضحية بحكومته الجديدة، فيما مرجعية النجف باركت حركة المتظاهرين الذين وصلوا تظاهراتهم المطالبة والسياسية في اليومين الماضيين.

وأصيب 11 متظاهراً، أول من أمس، برصاص الشرطة في محافظة ميسان. وقتل متظاهران في مدينة تكريت، متأثرين بجروح أصابتهما الجمعة، بينما جرح 4 أشخاص برصاص الشرطة في سامراء. وتظاهر المئات في مدينة كبيسة في محافظة الأنبار أثناء تشييع أحد القتلى. كذلك، تواصلت التظاهرات في محافظة السليمانية الكردية، حيث أصيب 4 أشخاص أيضاً، بينما عثرت الشرطة على جثة في كركوك التي شهدت مقتل شخصين يوم الجمعة.

من جهته، أمهل المالكي وزراء حكومته فترة مئة يوم «سيجري بعدها تقويم عمل الحكومة والوزارات، كل على حدة لمعرفة مدى نجاحها أو فشلها في تادية العمل المناط بها». وتعهده، في كلمة أمام الاجتماع الاستثنائي لحكومته، بإجراء تغييرات على ضوء النتيجة التي سينتهي إليها التقويم. وحمل المالكي الوزراء كلا على حدة، مسؤولية ما يجري في وزارته من فساد، قبل وصول الأمر إلى هيئة النزاهة وغيرها من المؤسسات المعنية بمحاربة الفساد.

حاقه ودك

التعديلات الدستورية المصرية: الرئاسة 4 سنوات

وكان الجيش المصري قد اعتذر عن قيام مجموعة من الجنود بضرب متظاهرين في ميدان التحرير واعتقالهم مساء الجمعة الماضي. وقال في رسالة عنوانها «اعتذار ورسيدنا لديمك يسم» في صفحته الرسمية على «الفايسبوك»، إن «ما حدث لم يكن مقصوداً، ولم تكن هناك أوامر عسكرية بالاعتداء على المتظاهرين». من جهة أخرى، تحول عضوا مجلس الشيوخ الأميركي، السيناتور جون ماكين وجوزيف ليرمان، في ميدان التحرير. وقال الأول إنه «متفائل بمستقبل مصر»، مضيفاً «نحن سعداء للغاية أن نكون هنا. إنها لحظة مثيرة جداً لعصر جديد لبلد عظيم وتاريخ مجيد ومستقبل مشرق»، فيما أشار ماكين إلى أن ثورة تونس كانت «نموذجاً» يحتذى في المنطقة. (رويترز، يو بي أي)

توقيع 30 ألف مواطن من 15 محافظة مصرية بما لا يقل عن 1000 مواطن من كل محافظة، أو قيام أحد الأحزاب القائمة وله عضو واحد على الأقل في أي من مجلسي الشعب والشورى المنتخبين بترشيح عضو من أعضائه لرئاسة الجمهورية». كذلك تضمنت التعديلات أن يكون رئيس الجمهورية مصريةً ومن أبوين مصريين، وعدم حصول أي منهم على جنسية أخرى بخلاف الجنسية المصرية، وألا يكون متزوجاً باجنبية. وأوضح البشري أنه بعد إجراء انتخابات المجلسين، ستؤلف لجنة تأسيسية من مئة عضو، من داخل المجلسين أو من خارجهما، لإعداد دستور جديد للبلاد خلال 6 أشهر من انتخاب المجلسين، وتكون مدة الاستفتاء عليه 6 أشهر أيضاً. ولفت إلى أنه «سيجري تعديل المادة 148 من الدستور الخاصة بفرض حالة الطوارئ».

تعديل الدستور المصري عن تعديلات مقترحة على الدستور، بهدف تمهيد الطريق للانتخابات البرلمانية والرئاسية خلال الأشهر الستة المقبلة. واقترحت تحديد فترة ولاية الرئيس بأربع سنوات مع إمكان الترشح مرتين فقط، وتخفيف القيود التي كانت تحد من إمكان المنافسة على هذا المنصب. وسيجري طرح هذه التعديلات ضمن تعديلات أخرى في استفتاء عام. وأعلن رئيس اللجنة الدستورية المكلفة، طارق البشري، أن اللجنة «قدمت اقتراحاتها إلى المجلس العسكري وتضمنت تعديل المادة 76 من الدستور الخاصة بشروط الترشح للانتخابات الرئاسية». وتابع أن التعديلات الجديدة «تنص على إمكان ترشيح أي مصري بعد حصوله على تأييد 30 عضواً على الأقل من نواب مجلس الشعب (البرلمان)، أو حصوله على

أمور عدة شهدتها الساحة المصرية خلال اليومين الماضيين، كان أبرزها اقتراح اللجنة المكلفة تعديل الدستور المصري، التي ألقها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، تحديد فترة ولاية الرئيس بأربع سنوات مع إمكان الترشح مرتين فقط. ومع إعلان هذا الاقتراح، قالت وكالة أنباء «الشرق الأوسط» إن الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى يعتزم ترشيح نفسه للرئاسة، تزامناً مع استكمال محاسبة رموز النظام المصري السابق. إذ حددت محكمة استئناف القاهرة 5 آذار المقبل لبدء أولى جلسات محاكمة وزير الداخلية المصري السابق حبيب العادلي، أمام محكمة جنايات القاهرة. وقالت مصادر قضائية إن محاكمة العادلي ستجري في قضايا «التربح من أعمال الوظيفة وغسل الأموال». في هذا الوقت، كشفت اللجنة المكلفة

يجمع وزراء الخارجية العرب، بعد غد الأربعاء، في القاهرة، ليقرروا مصير القمة العربية التي كانت مقررة في 29 آذار المقبل في بغداد، بحسب المندوب العماني لدى جامعة الدول العربية خليفة بن علي الحارثي. كذلك يجتمع المندوبون الدائمون، اليوم، لمناقشة الموضوع نفسه، إضافة إلى الأوضاع في فلسطين والعراق والسودان ومصر وتونس. (يو بي أي)